منوعات

MEDIA

أخبار

توّج الصحافيون الفلسطينيون الذين يغطون العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة بجائزة بطل حرية الصحافة العالمية لعام 2024 من المعهد الدولي للصحافة ومنظمة الدعم الدولي للإعلام، وذلك «اعترافاً بشجاعتهم الاستثنائية» منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

أطلقت السلطات الصينية سراح الصحافية تشانغ شان بعدما أمضت أربع سنوات في السجن بسبب تغطيتها استجابة بكين لتفشي جائحة كوفيد-19. لكنّ منظمة مراسلون بلا حدود أوضحت ان تشانغ شان ما زالت قيد المراقبة وأن حريتها محدودة للغاية.

أعلنت شركة أوبن إيه آي عزمها على تغيير صوت أداة المساعدة «سكاي» في برنامجها الشهير الذي يستند للذكاء الاصطناعي «تشات جي بي تي»، بعدما اتهمتها الممثلة الأميركية سكارليت جوهانسون بأنها نسخت صوتها عمداً ومن دون علمها.

أطلقت «مايكروسوفت» أدوات جديدة تهدف إلى تشجيع المبرمجين على دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في البرمجيات المرتبطة بنظام التشغيل ويندوز، وذلك في إطار المنافسة مع «الفابت» و«آبل» سعياً للهيمنة على التكنولوجيا الصاعدة.

أثار وقف إسرائيل بثّ «أسوشييتد برس» ومصادرة كاميرا فيديو تابعة لها قلق العديد من الصحافيين الذين عبّروا عن مخاوفهم بشأن التداعيات الأكبر على تغطية العدوان المتواصل على غزة

«جنونٌ» إسرائيلي على المؤسسات الإعلامية

أثار وقف السلطات الإسرائيلية بث وكالة أسوشييتد برس ومصادرة كاميرا فيديو تابعة لها كانت تبثّ لمحة حية عن غزة قلق العديد من الصحافيين الذين عبّروا عن مخاوفهم الثلاثاء بشأن التداعيات الأكبر على تغطية العدوان المتواصل على القطاع منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وبعد إدانة واسعة، تضمنت دعوة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل إلى التراجع عن قرارها، أعادت سلطات الاحتلال كاميرات «أسوشييتد برس» في وقت متأخر من الثلاثاء. وبررت إسرائيل تحركها بأنّ الوكالة انتهكت قانون الإعلام الجديد الذي يحظر قناة الجزيرة التي تُعد واحدة من آلاف العملاء الذين يتلقون خدمة بث فيديو مباشرة من «أسوشييتد برس». وبحلول وقت مبكر من أمس الأربعاء، بُثّ الفيديو المباشر لغزة من «أسوشييتد برس» في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الكاميرا التي صادرتها السلطات الإسرائيلية من بلدة سديروت ليست الكاميرا الوحيدة لبثّ «أسوشييتد برس» في الأراضي المحتلة أو غزة. كذلك فإن الوكالة ليست المؤسسة الوحيدة التي تقوم بذلك، فقد أكدت وكالة الأنباء الفرنسية أنها استخدمت مثل هذه الكاميرات بشكل متكرر في إسرائيل، وهي تبيع صورها لقناة الجزيرة. وقال مدير الأخبار العالمية في وكالة الأنباء الفرنسية فيل شيتوين: «تحرك إسرائيل لتقييد عمل أسوشييتد برس أمر مثير للقلق للغاية، وهجوم واضح على حرية الصحافة».

وعبّرت مؤسَّسات إخبارية أخرى عن مخاوفها من الغموض الذي يكتنف تطبيق القانون الإسرائيلي، متسائلة: ما الذي يمنع إسرائيل من إغلاق التغطيات الإخبارية في البلاد بشكل كامل؟ وأشارت رابطة الصحافة الأجنبية في إسرائيل، في بيان، إلى أن «هذا الغموض قد يسمح أيضاً لإسرائيل بمنع التغطية الإعلامية لأي حدث إخباري تقريباً لأسباب أمنية». تمنع إسرائيل أيضاً الصحافيين الأجانب من دخول غزة لتغطية الحرب.

وقال الرئيس السابق والمدير التنفيذي لإذاعة أوروبا الحرة (راديو ليبرتي) والمستشار الدولي لأخلاقيات الإعلام، توماس كينت، إن السلطات الإسرائيلية «يبدو أنها تتخذ أي خطوات تضرّ بقناة الجزيرة»، وأضاف أن خطوتها الأخيرة «تلحق الضرر بمؤسسة إخبارية ذات سمعة طيبة، في وقت يبدو فيه أن البلاد بحاجة الى تغطية إخبارية مستقلة». وأضاف كينت، الذي عمل أيضاً محرراً سابقاً ومراسلاً دولياً لـ«أسوشييتد برس»: «عليكم النظر إلى الصورة الأوسع: إنهم يمنحون المثال لدول أخرى ترغب في الاستيلاء على المعدات وإيقاف عمليات البثّ».

أثارت الخطوة بحق «أسوشييتد برس» جدلاً بين المسؤولين الإسرائيليين. فوصف زعيم المعارضة، يائير لابيد، ذلك بأنه «عمل جنوني»، بينما قال وزير الاتصالات شلومو كرعي، الذي اتهم الوكالة الإخبارية بانتهاك قانون البلاد، إن القانون ينص بوضوح على أنه يمكن مصادرة أي جهاز يستخدم لتوصيل المحتوى إلى قناة الجزيرة. وردّ كرعي على لابيد عبر منصة إكس، قائلاً: «سنواصل العمل بحسم ضد أي شخص يحاول المساس بجنودنا وأمن الدولة، حتى لو لم يعجبك ذلك».

تشغل كاميرا «أسوشييتد برس» في سديروت على مدار 24 ساعة يومياً، ويمكن استخدام أحد الموظفين لتحريك الكاميرا أو تعديل تركيزها لتغطية الأحداث، وكذلك لتجنب التقاط أي تحركات عسكرية. وأكدت «أسوشييتد برس» أنها «تمتثل لقواعد الرقابة العسكرية التي تحظر بثّ تحركات القوات التي يمكن أن تعرّض الجنود للخطر». تثبّت المؤسسات الإخبارية، في كثير من الأحيان، كاميرات يمكنها العمل عن بعد في أماكن مختلفة حول العالم، إما في مناطق أحداث، وإما لتوفير إطلالة على أفق الموقع. لهذه اللقطات العديد من الاستخدامات، فهي توفر خلفية لقناة تلفزيونية تقدم تقارير عن التطورات، أو للبث المباشر على موقع إلكتروني. وقال نائب رئيس «أسوشييتد برس» ورئيس قسم جمع الأخبار فيها، بول هايفن، إنها أكبر مورد للتغطية الإخبارية المباشرة للبثّ بالفيديو لغرف الأخبار في أنحاء العالم. وأضاف: «توفر تغطية الفيديو المباشرة الخاصة بالوكالة نافذة على ما يحدث حول العالم في أي يوم، ما يسمح للمتابعين بمتابعة الأحداث بأنفسهم

> تتحجج إسرائيل بـ«الأسباب الأمنية» لقطع التغطيات الإخبارية

خلال وقفة للصحافيين الفلسطينيين في رفح، 26 فبراير 2024 (عبد زقوت/الأناضول)

في أثناء حدوثها». وعبّرت لجنة حماية الصحافيين عن انزعاجها الشديد من الخطوة التي اتخذتها إسرائيل الثلاثاء. فقال مدير البرامج في لجنة حماية الصحافيين، كارلوس مارتينيز دي لا سيرنا، إن تل أبيب يجب أن تسمح لكل وسائل الإعلام الدولية، بما فيها قناة الجزيرة، بالعمل بحرية في البلاد.

وفي حين تمثل إعادة إسرائيل للمعدات خطوة إيجابية بالنسبة إلى الوكالة، إلا أن القضية الأساسية لم تنتهِ. وقالت المتحدثة باسم «أسوشييتد برس» لورين إيستون: «ما زلنا نشعر بالقلق إزاء كيفية استخدام الحكومة الإسرائيلية لقانون البث الأجنبي، وتعطيلها لقدرة الصحافيين على العمل بحرية في إسرائيل».

بدورها، أعربت منظّمة مراسلون بلا حدود عن «ارتياحها» للتراجع عن القرار، واعتبرت أن «أسوشييتد برس»، أو غيرها من وسائل الإعلام، ما كان يجب أن تُمنع من تغطية أحداث غزة. قرار منع الجزيرة يجب أن يُلغى أيضاً، وعلى المجتمع الدولي أن يقدّم لها الدعم نفسه الذي أُبديَ لـ«أسوشييتد برس». قُطع بث «الجزيرة» في إسرائيل في وقت سابق هذا الشهر، إثر تصويت حكومة بنيامين نتانياهو لصالح إغلاقها على خلفية تغطيتها للعدوان على غزة. وأُغلقت مكاتب «الجزيرة» في القدس المحتلة، وصُودرت معداتها، وسُحبت تصاريح فريقها. والأسبوع الماضي، صادر مسؤولون إسرائيليون معدات البث من استوديو الجزيرة في مدينة الناصرة.

وكان الائتلاف الحاكم قد بدأ العمل على القانون الذي يتيح إغلاق «الجزيرة» بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسط توجيه انتقادات إسرائيلية لتغطية القناة منذ بداية العدوان على غزة. وصدّق المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) في ذلك الحين على أنظمة الطوارئ التي تتيح للحكومة إغلاق القنوات الإعلامية التي ترى الجهات الأمنية أنها تمسّ بأمن الدولة. وقد أعربت جهات سياسية إسرائيلية، في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عن معارضتها إغلاق القناة، لتجنّب إلحاق الضرر بالوساطة القطرية بين إسرائيل وحركة حماس وإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزّة.

وقد وصفت شبكة الجزيرة، في بيان، قرار الحكومة الإسرائيلية إغلاق مكاتبها في إسرائيل بالخطوة الممعنة في التضليل والافتراء، مؤكدة حقها في استمرار تقديم خدماتها للجمهور عبر العالم، وهو ما تكفله المواثيق الدولية. وأضاف بيان شبكة الجزيرة أن «قمع إسرائيل للصحافة الحرة للتستر على جرائمها بقتل الصحافيين واعتقالهم لم يثننا عن أداء واجبنا»، وذكّرت بأن أكثر من 140 صحافياً فلسطينياً استشهدوا في سبيل الحقيقة منذ بداية العدوان على غزة. كذلك تكثّف السلطات الإسرائيلية يوماً بعد يوم حملات اعتقال الصحافيين: 13 من الصحافيين قيد الاعتقال في سجون الاحتلال، قبل السابع من أكتوبر العام الماضي، ومعظم الأسرى الصحافيين معتقلون إداريون، والبعض الآخر لا يزال موقوفاً في انتظار محاكم عسكرية، إلى جانب أربع حالات من الاختفاء القسري لصحافيين حتى اللحظة، وهم نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد وعماد الإفرنجي والصحافي المتعاون مع التلفزيون العربي محمد صابر عرب، وانقطعت أخبارهم تماماً منذ اعتقالهم من مناطق مختلفة في قطاع غزة.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

لا عين أجنبية في غزة

منذ بدء العدوان الإسرائيلي، طالب صحافيون ومؤسسات إعلامية ومنظمات حقوقية دولية، بينها لجنة حماية الصحافيين ومنظمة مراسلون بلا حدود، بالسماح للصحافيين الأجانب بدخول قطاع غزة، من دون جدوى. وكانت المحكمة العليا في إسرائيل قد ردت، في يناير/كانون الثاني الماضي، أول التماس تقدّمت به وسائل إعلام عالمية للسماح لصحافييها بدخول غزة. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، كشف تحقيق لمنظمة مراسلون بلا حدود أنّ السلطات المصرية تعمّدت هي الأخرى منع دخول الصحافيين إلى غزة عبر معبر رفح. دخول قطاع غزة لا يزال مقتصراً على الصحافيين الذين يرافقون القوات العسكرية الإسرائيلية، علماً أن دخول هؤلاء المراسلين مشروط بعدم تخطي المناطق التي تأذن لهم السلطات الإسرائيلية بتغطيتها، بينما لم يُجلَ سوى عدد قليل من الصحافيين من غزة. في هذا السياق، قال مدير مكتب الشرق الأوسط في «مراسلون بلا حدود» جوناثان داغر، في إبريل/نيسان: «يجب أن تتوقف هذه المجزرة.

يجب توفير الحماية للصحافيين في غزة. لا بد من إجلاء المراسلين الراغبين في مغادرة القطاع، كما يجب فتح المعابر المؤدية إلى القطاع حتى تتمكن وسائل الإعلام الدولية من دخوله. وأضاف جوناثان داغر: «يعمد الجيش الإسرائيلي إلى إسكات كل من يدفعهم واجب نقل صورة الواقع في الميدان. وفي هذا الصدد، تدعو مراسلون بلا حدود المجتمع الدولي وقادته وحكوماته إلى بذل كل الجهود الممكنة لتكثيف الضغط على إسرائيل من أجل وقف هذه المجزرة، فإن حماية الصحافة الفلسطينية ضرورة مُلحة ومسألة طارئة».

قراءة

فيلم جديد للفلسطيني كمال الجعفري، يسأل عن معنى الصورة والأرشيف، واستعادة ما نهبه الاحتلال الإسرائيلي، لمواجهة تزويره واستيلائه على الحقيقة

الفيلم عمل فدائي

كاميرا المسلوبين تستردّ صورتنا الحقيقية

فيس قاسم

«الفيلم عمل فدائي». هل حقاً الفيلم عمل فدائي؟ بأي منطلقات نظرية وفكرية يقارب المخرج الفلسطيني كمال الجعفري (1972) الوظيفة الجمالية للفيلم مع عمل سياسي، يقترن عادة بحمل السلاح والمواجهة القتالية، إلى درجة أنّه يضع تلك العبارة المستفزّة عنواناً لوثائقيّه الجديد؟

مسار فيلمه، المُركب بصرياً والموزّع بين أزمنة تاريخية لا سياق زمنياً تصاعدياً يجمعها، لا يجيب عن الأسئلة تلك بسهولة تريح طارحها. فالجعفري يتعمّد استفزازه للبحث بنفسه عن أجوبة لها، من خلال حصيلة ما «استولى» عليه من خامات (تسجيلات فيلمية) قديمة من الأرشيف الإسرائيلي، عائدة أساساً له ولشعبه الفلسطيني، لكنّ الإسرائيلي سرقها منه، واستولى عليها، وجيّر كلّ ما فيها لصالحه، على تحريفها، أتسس المحتل سرديّة تاريخية تمنحه حقّ استيطان أرض ليست له. «الاستيلاء» السينمائي في «الفيلم عمل فدائي» (2024) يقابل فعل «التحرير» في العمل السياسي الوطني، بفارق أنّ صانعه لا يستخدم القوّة ولا السلاح لاستعادة ما له، بل يلجأ بوصفه سينمائياً إلى تصحيح الصورة الفلسطينية المسروقة، وإعادتها إلى أصلها، عبر عملية حذف وطمس باللون الأحمر لكلّ شرح أو معلومة إسرائيلية مُختلقة كُتبت فوقها. أحياناً كثيرة يلجأ، باللون نفسه، إلى طمس وجوه الغرباء الناهبين لفلسطين، بينما يُبقي على حضور سكّانها الأصليين فيها.

> رؤية تاريخ بلد عبر خامات بصرية لا تحوير وتشويه فيها

هل التوليف وحده يكفي لصنع فيلم وثائقي، ينشد تصحيح سردية تاريخية خطرة؟ عناد صانعه، في المضي بأسلوبه الخاص إلى النهاية، متأتٍ من قناعة بأنّ سرقة تاريخ شعبه الفلسطيني تمّت عبر تطبيق مُمنهج لاستراتيجية استهدفت كتابة سردية تاريخية إسرائيلية جديدة، تُبرّر بها احتلالها فلسطين، مقترنة بمحو تام للذاكرة البصرية الفلسطينية، القليلة أصلاً، لكنّها مهمّة جداً، وقيمتها التاريخية لا تُقدّر بثمن. هذا ما يريد الوثائقي تثبيته.

من المشاهد التي يتوقّف عندها الوثائقي، بتروٍّ، مشهد سرقة الجيش الإسرائيلي أرشيف «مركز الأبحاث الفلسطينية» في بيروت، في اجتياحه لها عام 1982. كان ضباطه حريصين جداً على نقل كلّ الموجود فيه إلى إسرائيل، وبأسرع وقت. كلّ ملف وكلّ وثيقة تعني بالنسبة إليهم تكذيباً لسرديتهم التاريخية، لذا لا بُدّ من محوها وطمسها، أو على الأقل تشويهها بمعلومات إضافية كاذبة. يشتغل الوثائقي على حذفها بصمتٍ يكاد يُطبق على مساره الزمني. فهاجس صانعه ترك الصورة الحقيقية كما هي، من دون زوائد وإضافات، لتقول ما عندها لمُشاهدٍ لا يريد، ولا يُفترض به أنْ يكون بالضرورة من العارفين والمُلمّين بتاريخ فلسطين.

يترك الجعفري لمُشاهد فيلمه رؤية تاريخ بلده وقراءته عبر خامات بصرية، متخلّصة من عمليات التحوير والتشويه، فيأتي في مواجهة سردية مختلقة، يظنّ كُتّابها أنّ العالم لن يتمكّن من معرفة ما فيها من أكاذيب وخداع. لم يخطر في بالهم أنّ السينما قادرة على تقديم سردية تاريخية أخرى، مادتها وخاماتها مستندة إلى صُوَر وتسجيلات محسوسة لديهم، لا يريدون للعالم الاطّلاع عليها.

في الواقع، ينجح الإسرائيليون طويلاً في إخفائها. لكنّهم كانوا يواجهون على الأرض دائماً مقاومة فلسطينية للإلغاء والإنكار. هذا يستدعي بدوره استرداداً لصورتهم الحقيقية، وإعادة صوغ مضامينها الثقافية والحضارية سينمائياً، ليتساوق مطلبهم التاريخي مع السياسي.

هذه المهمة السينمائية توصف، في متن الوثائقي، بـ«كاميرا المسلوبين». فرغم أنّ التوليف يعوّض عنها ظاهراً، يبقى وجودها الأصلي هو الأساس. فلا توليف (كمال الجعفري وبانغ ويلمان) من دون صورة. يدهش المتلقّي ممّا يُعرض أمامه من مواد وخامات بصرية، تؤكّد الحقّ الفلسطيني، مع أنّ الغاية منها كانت لحظة التقاطها تتنافى مع ما يحقّقه الجعفري عبر عملية التوليف، المُضافة إليها موسيقى تصويرية (سيمون فيشر تورنر)، تزيد من قوّة حضورها التاريخي، بينما توثّق خامات منها ممارسات الجيش البريطاني ضد الشعب الفلسطيني، قبل تسليمه أرضهم لغرباء جاؤوا إليها من خلف الحدود. تمرّ الصُور والتسجيلات الفيلمية على كلّ فلسطين، قبل النكبة وبعدها، وكلّها تؤكد فلسطينية تلك الأرض. للإيغال في مهمّته «الفدائية»، يُثبت الفيلم كلّ تسجيل قديم يوفره الأرشيف عن فلسطين. لا يضيف إليه من عنده تعليقاً أو شرحاً، فالخامات التي أخذها من الأرشيف يظنّ الإسرائيلي أنّ سرديته التاريخية راسخةٌ بفضلها، ولا أحد يقدر على تكذيبها، لكنّ الجعفري، بما عنده من مهارة وموهبة سينمائية، يباغته بفعل معاكس مُوجع.

ربما لنْ يُشفي أسلوبه السينمائي، خاصة المتلقّي الفلسطيني، الذي يريد من صنّاع سينماه أنْ يقولوا للعالم بـ«وضوح» الحقيقة التاريخية. الجعفري يريد هذا أيضاً، لكنّه يريد قوله باللغة التي يجيدها: السينما وجمالياتها التي تسبق عنده الخطاب التعبوي السياسي. يعرف أنّ فيلمه يصل إلى العالم بتلك اللغة، ومن يريد معرفة تفاصيل ما يظهر فيه من تسجيلات وصُور، عليه مراجعة معلوماته، وهذا أجدى وأقوى من خطاب سياسي مباشر، على أهمية الأخير.

المخرج كمال الجعفري في ملتقى قمرة السينمائي، مارس 2017 (تيم بي، وبيتي/Getty)

القناعة في المعنى

هل يمكن القول إنّ الأسلوب السينمائي لكمال الجعفري، يستدعي تفكيراً من المتلقّي في معنى ما يريد توصيله إليه. مراجعة منجزه السينمائي تعزّز الانطباع بنهج خاص يتبنّاه لنفسه، وما صبره على عتب يأتي من بعض أبناء جلدته، لأنهم لا يرون في اشتغاله السينمائي ما يشفي غليلهم إلا تأكيداً على قناعته بالأسلوب الذي اختاره، وبه يقترح على المتلقّي الانفتاح والقبول بأشكال تعبير جديدة غير مألوفة.

سياحة

جبل فوجي يتوارى

ركّبت مدينة يابانية صغيرة شبكة عالية قاتمة، لإخفاء منظر جبل فوجي الذي يحظى بشعبية كبيرة لدى السياح، بعدما أثارت تجاوزات بعض الزائرين انزعاجاً كبيراً لدى السكان والسلطات. وأثار إعلان هذا الإجراء الجذري الشهر الماضي، من جانب بلدية مدينة فوجيكاواغوتشيكو في وسط اليابان، ضجة كبيرة في البلاد وعلى المستوى الدولي، ليصبح مثالاً جديداً على تبعات السياحة المفرطة. وبررت السلطات المحلية هذه الخطوة بالسلوك السيئ لدى عدد كبير من السياح الأجانب في الموقع، ما يشمل خصوصاً إلقاء النفايات على الأرض، والتدخين خارج المناطق المسموح بها، وعبور الطريق عند الإشارة الحمراء، أو ركن السيارات عشوائياً، حتى أن بعضهم تسلقوا سطح عيادة أسنان قريبة بشكل غير قانوني، حتى يتمكنوا من التقاط صور أفضل للموقع السياحي الشهير.

وبدأ عمّال تركيب الشبكة التي يبلغ ارتفاعها 2,5 متر وطولها 20 متراً، مثبّتة على أعمدة معدنية، وانتهوا تقريبا من العملية بحلول نهاية الصباح الثلاثاء الماضي، بحسب مراسلي وكالة فرانس برس في الموقع. وبدأ العمل في هذا المشروع مطلع مايو/أيار، لكنه استغرق وقتاً أطول من المتوقع بسبب مشاكل في توريد المواد. أصبحت الصور التي تُلتقط من رصيف ضيق على طول طريق مزدحم، شائعة للغاية على وسائل التواصل الاجتماعي مثل «إنستغرام»، لأنها تجمع بين منظر البركان المهيب ومتجر من سلسلة «لوسون» اليابانية الشهيرة مع موقف سيارات في المقدمة، في رمز لليابان المعاصرة. وقالت كريستينا رويز، وهي سائحة نيوزيلندية تبلغ 36 عاماً إنه من المؤسف أن تُركّب شبكة «لأنها بوضوح صورة أيقونية». وأشارت إلى أن «الأمر مفهوم تماماً»، لأن المكان كان يجذب كثيراً من الناس، وكان «خطراً للغاية»، مع وجود حركة مرور بجواره مباشرة. ومع ذلك، فهي تعتقد أن الشبكة لن تمنع السيّاح من مواصلة التهافت بأعداد كبيرة إلى المنطقة المحيطة، لأن جبل فوجي، أعلى قمة في اليابان (3776 متراً)، يمكن تصويره بوضوح من أماكن أخرى عدة، بما في ذلك فوجيكاواغوتشيكو.

وقالت ميتشي موتومتوشي (41 عاما) التي تدير متجراً للحلويات: «بحيرة كاواغوتشي وجبل فوجي مكانان رائعان، أمل بأن يتمكن الجميع من تأمل هذه المناظر الطبيعية الجميلة مع التزام السلوكيات السليمة». وأوضحت شركة سياحية تقدّم رحلات حول جبل فوجي من طوكيو أنها تنقل حالياً السياح إلى متجر لوسون قريب آخر يتمتع بإطلالة مماثلة على البركان، ولكن مع عدد أقل من السكان المحليين في الجوار.

وحذّرت السلطات المحلية من أنها تنوي ترك الحاجز في مكانه طالما كان ذلك ضرورياً، حتى يتحسن الوضع. وفي أماكن أخرى أيضاً، تحاول اليابان مكافحة آثار السياحة المفرطة. فقد بدأت السلطات فرض رسوم دخول إلى مسار شهير للمشي لتسلق جبل فوجي بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول (نحو 13 دولاراً)، مع حصر العدد المسموح فيه بأربعة آلاف شخص يومياً. كما وُضع نظام لحجز الزيارات عبر الإنترنت. وفي العاصمة الإمبراطورية السابقة كيوتو (غرب)، أغلقت بعض الأزقة في منطقة قتيات الغيشا أمام الجمهور منذ الشهر الماضي. ونفذ المجلس المحلي في حي جيون بتصرفات بعض السياح الذين ينتهجون سلوكاً أشبه بـ«صيادي الصور» («پاباراتزي») من خلال مطاردة فتيات الغيشا لالتقاط صور لهن دون إذنهن، كما لو أنهم في «مدينة ملاه».

(فرانس برس)

اثار تجاوزات بعض الزائرين انزعاجا كبيرا لدى السكان

الثاني وضع الشبكة لحجب المشهد (كازوهيرو نوغيي / فرانس برس)

وثائقي

«يافا أم الغريب»... المدينة وبر تقالها قبل النكبة

رام الله ـ **بديعة زيدان**

قدّم المخرج الفلسطيني رائد دزدار، في فيلمه الوثائقي «يافا أم الغريب»، وثيقة سينمائية يمكن اعتمادها مرجعاً حول المدينة الساحلية الفلسطينية قبل النكبة، وكيف شكّلت حاضرة ثقافية واقتصادية وسياحية وسياسية. وعرض فيلم دزدار، أخيراً، في مسرح وسينماتك القصبة، ضمن فعاليات «النكبة سردية سينمائية»، التي نظمها المسرح، بالشراكة مع منصة فلسطين الثقافية، تحت رعاية وزارة الثقافة الفلسطينية. في حديث إلى «العربي الجديد»، بيّنت المخرج إلى أن غالبية من قابلهم من سكان يافا، في جغرافيّات عدّة حول العالم، وظهروا في الفيلم، رحلوا خلال الأعوام السبعة الأخيرة، ولم يتبقّ منهم على قيد الحياة إلا القنانة التشكيلية تمام الأكحل، مؤكداً أنه يسعى عبر أفلامه إلى إعطاء موضوع الفيلم حقّه بحثاً في الموضوع، ومن ثم في الشخوص.

بشكل تاريخ يافا تصويراً لتاريخ فلسطين، قُعمر المدينة يمتد إلى أربعة آلاف عام قبل الميلاد، إذ بناها الكنعانيون، وغزاها الفراعنة والأشوريّون والبابليّون والفرس واليونان والرومان، وفق ما جاء في مطلع الفيلم، الذي لفت إلى أنها خُضعت أيضاً لكل الممالك الإسلامية، هي التي تم تسلم من غزو نابليون بونابارت في عام 1799، حيث ارتكب وجنوده مجزرة بشعة بحق أهل المدينة، التي بدأت تتعافى بعد انسحابه وجيشه، وتسلّم الوالي أبو نبّوت الحكم.

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، تبلورت معالم يافا، خاصة الاقتصادية منها، في محورين رئيسيّين: الميناء باعتباره معبراً لفلسطين، وتجارة الحمضيات، خاصة البرتقال الذي لعب دوراً رئيساً في ازدهار المدينة وتطوّرها، هي التي وقعت تحت الحكم المصري بعد سيطرة إبراهيم باشا على فلسطين عام 1830. نمت يافا، وظهرت أحياء جديدة خارج أسوارها المعروفة، وبينها «سكنة درويش»، و«سكنة أبو كبير»، و«تل الريش»، و«رشيد»، قبل أن تقع تحت الاحتلال العسكري البريطاني منذ عام 1917، أي قبل أن تقع كل فلسطين تحت حكم الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى احتلال العصابات الصهيونية لها عام 1948، إذ عمد الاحتلال إلى سرقة ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين التي نجت من التدمير في يافا.

يتكئ الفيلم على إعادة بناء فلسطيني يافا مدينتهم، من خلال رواياتهم حكاياتها، متكئين على ذاكرتهم الحيّة، ومنها حديثهم عن الأحياء التي وُلدوا فيها، كحي المنشية، وتلة العرقتنجي، وشارع النزهة، وتلة بيدس، وحي العجمي، علاوة على وسط البلدة القديمة ليافا، لافتين إلى أنها كانت تعجّ بسكّان بلاد الشام، وخاصة لبنان وسورية، وبجنسيّات متعددة من الأجانب، وعرفت بـ«أم الغريب»، لكونها كانت تحتضن كل من يأتيها للإقامة، أو العمل، أو التجارة.

وفي الجانب التعليمي، جرى الحديث عن العديد من المدارس المتميّزة، لكنّ عدداً ممّن ظهروا في الفيلم، انصب تركيزهم على مدرسة الزهراء للإناث، أو العامرية للذكور، من دون إهمال غيرها من المدارس ذات الحضور الطاغي قبل النكبة. كانت يافا عاصمة الصحافة في فلسطين، ومن أبرز صحفها اليوميّة والأسبوعية: «فلسطين» التي كان معظم مدقّقيها اللغويين ومحرّريها من خرّيجي جامعة الأزهر في غزة، وزارها ساسة ومثقفون وفنانون عرب وعالميّون كثر منذ تاسيسها قبل الحرب العالمية الأولى، إلى جانب صحف «الدفاع»، و«الصراط المستقيم»، و«الشعب»، و«الصريح»، و«نداء الأرض». واشتهرت يافا أيضاً بأسواقها التجارية، وعلى رأسها: سوق الدير للمواد الغذائية، وسوق الصلاحي، وسوق الدرهلي، وسوق البلابسة في حي العجمي، وسوق شارع إسكندر عوض، وبصفتها مدينة ساحلية، احتوت يافا عدداً كبيراً من الملاهي العصرية الأوروبية، والمقاهي الشعبية الشرقية، وتخدم شرائح سكّان المدينة كافة، من بينها: مقهى البحّارة، ومقهى البوّاب، ومقهى العجمي، ومقهى المدفع. وإضافة إلى حديث مفصّل في «يافا أم الغريب» عن إنتاج البرتقال، وعن موسم النبي روبين، وإذاعة «الشرق الأدنى»، تطرق أبناؤها، حين كانوا على قيد الحياة، وقت تصوير الفيلم، إلى كيف كانت محطة رئيسة لدى كبار الفنانين العرب منذ نهايات القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين.

> كانت مدينة يافا عاصمة الصحافة في فلسطين قبل احتلالها

ميناء مدينة يافا في الثلاثينيات (Getty)

إضاءة

فنانون بريطانيون غاضبون من التضييق على الحديث عن غزة

> واجه مجلس انكلترا للفنون ردّ فعل عنيفاً من فنانين بريطانيين، بسبب ما اعتبروه مطالبات بإسكاتهم ومنعهم من الحديث عن قطاع غزة

لندن ـ **العربي الجديد**

كشفت وثيقة اجتماع أن مجلس إنكلترا للفنون قد حذّر المنظمات الفنية التي يموّلها من الإدلاء بما يُوصف بتصريحات «سياسية علنية»، بعد مناقشة مع الحكومة حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وهو كشف يأتي بينما يُتّهم الغرب بالتضييق فنياً على الأصوات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني. وكشف طلب قدمته نقابة الممثلين «إيكويتي» لتبيان المعلومات أن هذه التوجيهات قد نوقشت في اجتماع بين مجلس إنكلترا للفنون وإدارة الثقافة والإعلام والرياضة في إنكلترا في 12 ديسمبر/كانون الأول 2023، تحت بند «مخاطر السمعة المتعلقة بالصراع بين إسرائيل وغزة».

وفي فبراير/شباط، حذّر مجلس إنكلترا للفنون إطار علاقاته وما يتوقّعه من المنظمات التي يموّلها، محذراً من «النشاط الذي قد يعتبر سياسياً ويتجاوز الغرض الأساسي للشراكات مع المنظمات التي قد يُنظر إليها على أنها تتعارض مع أغراض التمويل العام للثقافة». وهي تحذيرات تأتي بعدما لجأ فنّانون إلى الإبداع في التعريف بما يُقترَف في قطاع غزة، لتجاوز القيود التي يفرضها الغرب على التعبير عن تضامن الفنانين مع ضحايا العدوان. في ديسمبر الماضي، وقع أكثر من 1300 فنان رسالة موجهة إلى القطاع الفني والثقافي، تتهم المؤسسات الثقافية في الغرب بـ«قمع وإسكات ووصم الأصوات ووجهات النظر الفلسطينية». واجه المجلس رد فعل عنيفاً من فنانين بارزين، إذ قالت نقابة إيكويتي إن التوجيهات «تبعث رسالة واضحة لتثبيط الإبداع الفني السياسي، وتجنب المشاركة الكاملة في المجتمع المدني إذا كنت فناناً يرغب في العمل بتمويل من مجلس الفنون». ووصفت المعلومات المكتشفة بأنها «مقلقة للغاية» بالنسبة للحرية الفنية، و«تثير تساؤلات حول خضوع قرارات مجلس إنكلترا للفنون لضغوط سياسية من وستمنستر» مقر حكومة إنكلترا.

نقل موقع نوفارا ميديا عن الأمين العام لمنظمة إيكويتي، بول فليمنغ، قوله: «لقد أوضحنا لمجلس الفنون أن انزلاقهم إلى التسييس يؤدي إلى فرض الرقابة على الفنانين». وعلّقت لجنة المساواة بين الأعراق في النقابة: «بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، أكد مجلس إنكلترا للفنون دعمه للمبدعين الذين يظهرون تضامناً مع زملائنا في أوكرانيا، وشدد لاحقاً على أن قطاع الثقافة يمكن أن يلعب دوراً مهماً في الضغط على نظام بوتين لإنهاء غزو أوكرانيا»، مضيفة: «يتناقض هذا بوضوح مع تصرفات مجلس إنكلترا للفنون في أعقاب الأحداث في إسرائيل وغزة». من جانبه، أنكر مجلس إنكلترا للفنون أن تكون التوجيهات مرتبطة بالحرب على غزة، وقال إنها تتعلق بـ«تحديد المخاطر والاستجابة لها» و«لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى الحد من التعبير الفني». واعترف بأن لغته كانت «معرضة إلى سوء التفسير». وقال متحدث باسم المجلس لـ«نوفارا ميديا»: «نحن نتفهم تماماً ونقدّر المخاوف المتعلقة بحرية التعبير. ومع ذلك، كما أوضحنا سابقاً، لم تطلب منا الحكومة في أي وقت نشر إرشادات بشأن هذه المسألة»، و«لتجنب الشك، لا تسعى إرشاداتنا إلى منع أي فنان أو منظمة من صنع الفن الذي يريدون صنعه، أو التحدث علناً بأي طريقة يرغبون فيها، بما في ذلك الطرق التي تتحدى المؤسسات والسلطات».

من تظاهرة تضامنية في لندن، 18 مايو 2024 (Getty)